اجتهادات المبرد وردوده على أئمة البصرة

د. دريس حمروش

المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة

كانت جهود المبرد(ت285هـ) في إرساء قواعد النحو واضحة، من خلال منهج علمي اتبعه في دراسته وطرقه لمسائل النحو بأصوله وفروعه، سواء في تأييد رأي أو مخالفته ،فكان يبني رأيه على ما استقر عنده من الأدلة دون الجري وراء نزوع مذهبية أو مجرد تقليد أعمى.

فسار على طريقة البصريين وهو من أعلام المدرسة دون التعصب لها ،بل يقلب الرأي ويشبعه استقصاء بما ورد عند مخالفيهم، فأظهر بذلك مهارة علمية واعتزازا بشخصيته وإن صرح في مقتضبه باعتداده بالنحاة وآراء سابقيه، وكان يخص بالتصريح أسماء بعينها كسيبويه (ت180هـ) و الأخفش(ت211هـ) والمازني (ت249هـ)وغيرهم، إذ يذهب في قول الشاعر[1]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسٌ إلاَّ اليَعَافِيرُ وَ إلاَّ العِيسُ

فيرى أن "واو" رُبَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، محتجا بأنها بدل من ربَّ، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ "واو" ربَّ لا تعمل، وإنما العمل لرُبَّ مقدرة. واحتج البصريون بأنَ قالوا: إنَّ الواو ليست عاملة لأنها حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وإنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص[2].

وجاء في الإنصاف في المسألة الخامسة والخمسين ما يلي: "ذهب الكوفيون إلى أنّ واو "ربَّ"تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من

---

[1] ينسب لعامر بن الحارث ديوانه 52،الكتاب 133/1،أوضح المسالك145

[2] المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، 610/2.

البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ واو "رُبَّ" لا تعمل، إنّما العمل لـ "ربَّ" مقدّر"[1].

وبذلك يكون المبرد قد أيّد الكوفيين وخالف البصريين، واحتج بأن الواو نابت عن "ربَّ"، فعملت الخفض كما تعمل "ربَّ"، و أنها ليست عاطفة لأنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به.

المسائل التي انفرد بها المبرد دون البصريين

- **مجيء (كما) بمعنى (كَيْمَا) وينصب بعدها المضارع:**

خالف المبرد البصريين في مجئ "**كما**" بمعنى "**كَيْمَا**" وهو بهذه المخالفة يذهب مذهب الكوفيين. حيث قال ابن الأنباري في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنّ "**كما**"تأتي بمعنى "**كيما**"، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز "**كيما**"، ولا يجوز نصب ما بعدها"[2].

وبذلك يكون المبرد قد خالف نحاة البصرة ووافق نحاة الكوفة؛ حيث يرى أنّ "**كما**" تأتي بمعنى "**كيما**"؛ أي أنها تنصب الذي يأتي بعدها وكما يجوز رفعه. أما نحاة البصرة فقد منعوا أنّ تكون ناصبه لما بعدها.

- **دخول حروف الخفض على (كم) وجعلها دليلا على (من) المحذوفة:**

جوّز البصريون دخول حروف الخفض على "**كم**" الاستفهامية وحذف "**مِنْ**" عند الاستفهام، فجوزوا: "على كم جذع وهم يريدون "على كم من جذع" في حين عدّ المبرّد ذلك بعيدا وقبيحا، فذكر في باب: "**كَمْ**": "والبصريون يجيزون على قبح: "على كم جذع "، "على كم جذع"، "وبكم رجل؟" يجعلون ما دخل على "**كم**" من حروف الخفض دليلا على "**مِنْ**"، ويحذفونها، ويريدون على كم من جذع، وبكم من رجل؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض، فلا اختلاف في أنّه لا يجوز

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 350/1.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، 112/2.

الإضمار وليس إضمار "من" مع حروف الخفض بحسن و لا قوي، و إنّما إجازته على بُعد، وما ذكرت لك حجة من أجازه. فهذه "**كَمْ**" التي تكون للاستفهام"[1].

وممّا سبق نجد المبرّد يتفق مع نحاة البصرة في عدم ادخال حروف الجر على "**كم**" فلا يجوز إضمار "**من**" فلا تقول: كم رجل؟ بل: كم من رجل؟

وإنما وقع الاختلاف بين نحاة البصرة و المبرد بدخول حروف الخفض على "كم"؛ فيجوّز نحاة البصرة إضمار "من" وجعل حروف الخفض الداخلة على "**كم**" دليلا عليه، في حين منع المبرد ذلك وعدّه قبيحًا.

- **الواو المفردة العاطفة:**

ذهب المبرّد إلى أنّ "**الواو**" يجوز أن تقع زائدة خلافا للبصريين، كقوله تعالى: (**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**) (سورة الزمر73) كما تقع زائدة في خبر لمّا. كقول النابغة[2]

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنقَلِ[3]

وذهب إلى أنّه يجوز أن ترد "**الواو**" زائدة ،وذلك استنادا لآيات القرآن الكريم، حيث وردت "**الواو**" زائدة كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، فالآية السابقة: (**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**) التقدير فيها فتحت أبوابها لأنه جواب لقوله تعالى: (**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا**). ومن الشواهد القرآنية أيضا على مجيء (**الواو**) زائدة في قوله تعالى: (**حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَ هُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ**) (سورة الأنبياء 96- 97) والتقدير اقترب لأنها وقعت جوابا لما قبلها. وقال تعالى: (**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ**) (سورة الانشقاق 1- 5).

---

[1] المقتضب، 48/3.

[2] ينسب لامرئ القيس ، معاني القرآن للفراء 50/2، الإنصاف 457

[3] ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: فتحي عبد الفتاح الدجني، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974، ص222.

وذهب إلى أن "لو" في مثل هذا زائدة موفقا الكوفيين والأخفش طبقا للجواز والاختصار.

- **رفع الظرف للاسم الذي يأتي بعده:**

خالف المبرّد البصريين في رفع الاسم الذي يأتي بعد **الظرف** نحو: "أمامك زيد" فتبع المبرّد الكوفيين بأنّ الظرف يرفع الاسم الذي جاء بعده، أما البصريون فيرفع عندهم بالابتداء.

واحتجّ المبرّد وأصحابه بالقول أن أصل "أمامك زيد"، و"أمامك عمرو" حلّ أمامك زيد وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه. في حين احتجّ البصريون بالقول أنّ الاسم يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظية[1].

لا يبنى المثنى والمجموع جمع المذكر السالم مع لا النافية للجنس:

جاء في باب: "لا النافية للجنس" عند المبرد ما يلي: "وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنّك إذا قلت: "لا غلامين لك"، أنّ "الغلامين" مع "لا" اسم واحد وتثبت النون، كما تثبت مع الألف واللام، وفي تثبيت ما لا ينصرف وجمعه، نحو قولك: "هذان أحمدان"، و"هذا المسلمان" فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين. فرقوا بين النون والتنوين واعتلوا بما ذكرت لك. وليس القول عندي كذلك، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو، والنون لا تكون مع قبلها اسما واحدا. لم يوجد ذلك؛ كما لم يوجد المضاف وإلاّ الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد"[2].

ووجه الاختلاف بين سيبويه والمبرّد أنّهما ذهبا إلى أنّ "لا" وما بعدها بمنزلة اسم واحد، وفصل المبرّد بين "لا" وما بعدها. وعلل بقوله: "إنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا كما لا يكون المضاف والموصول مع ما قبله اسما واحدا.

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، 55/1.

[2] المقتضب، 4/578.

البصريون الذين خالفهم المبرّد في مقتضبه:

1- عيسى بن عمر(ت 149هـ):

من اللغويين البصريين الذين خالفهم المبرّد "عيسى بن عمر"، فقد قدّم بعض المسائل النحوية التي خالفه فيها، ومن ذلك ما جاء في باب: "ما وقع من المصادر توكيدا": "واعلم أنّ من المصادر يقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأنّ الحال لا تكون معرفة وذلك قولك: "جئتك مشيا"، وقد أدى عن معنى قولك: "جئتك ماشيا" وكذلك قوله عز وجلّ: (ثم ادْعُهُنَّ يأتينَكَ سَعْيًا) (سورة البقرة 260). ومنه "قتله صبرا"، وإنّما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنّك إذا قلت: "عجبت من ضرب زيدٍ عمرًا"، أنّ "ضربًا" في معنى: "أنْ ضَرَبَ"، فيحتاج ما بعدها إلى الفاعل والمفعول. فإذا قلت: "عجبت من ضارب عَمرًا"، فقد جئت بالفاعل، وإنّما بقي المفعول والفاعل يُحْمَلُ على المصدر؛ كما حُمِلَ المصدر عليه. تقول: " أنْ ضَرَبَ"، فيحتاج ما بعدها إلى الفاعل والمفعول. فإذا قلت: "عجبت من ضارب عمرًا، فقد جئت بالفاعل، وإنّما بقي المفعول، والفاعل يُحمَلُ على المصدر؛ كما حمل المصدر عليه. تقول: "قم قائِمًا"، فالمعنى: قُمْ قياما. فمن ذلك قوله:[1]

على حلْفَةٍ لا أشْتُمُ الدهر مُسْلِمًا ولا خارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلامِ

إنّما أراد: لا أشتم، ولا يخرج من فِيَّ زُورُ كلام؛ فأراد: "ولا خروجًا"، فوضع "خارجًا" في موضعه، وهذا قول عامة النحويين. وكان عيس بن عمر يأبى ما فسرنا ويقول: إنّما قال:

ألَمْ تَرَنِي عاهدتُ رَبِي وإنَّنِـــي لَبَيْنَ رِتاج قائِمًا ومقـــامِ

على حَلْفَةٍ لا أشْتُمُ الدّهرَ مُسلمًا ولا خارِجًا من فِيَّ زُورُ كلامِ

يريد: عاهدت ربي على أمور وأنا في هذين الحالتين: لا شاتما، ولا خارجًا من فيَّ مكروه"[2].

---

[1] ديوان الفرزدق 769،الكتاب 346/1،الكامل 69

[2] المقتضب، 217/3.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ):

ناقض المبرّد الخليل في مواضع كثيرة وفي أبواب عدة منها: "باب الحروف التي تنصب الأفعال". حيث يرى أنّ من الحروف التي تنصب الأفعال "أن" في حين أنّ الخليل يرى أنّ الأفعال لا تنصب بـ "أن" أبدا حيث يقول محمد بن يزيد: "فمن هذه الحروف "أن"، وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلا أنّه مصدر لا يقع في الحال، إنّما يكون لما يقع إن وقعت على مضارع، ولما مضى إن وقعت على ماض.

فأمّا وقوعها على مضارع؛ فنحو: "يسرُّني أن تقومَ". المعنى: "يسرُّني قيامك"؛ لأنّ القيام لم يقع. والماضي: "يسرني أن قمت". فـ "أن" هي أمكن الحروف في نصب الأفعال. وكان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتّة بـ "أن" مُضمرة أو مُظهرة. وليس القول كما قال"[1].

فالمبرّد في هذا يخالف عن الخليل ويناقضه تماما؛ فصاحب المقتضب يرى أنّ "أنْ" هي أمكن الحروف في نصب الأفعال تدخل على الماضي والمضارع، في حين يرى الخليل أنّ الأفعال لا تنتصب البتّة بـ "أن" ويختلفان أيضا في موضع آخر. حيث يقول الخليل إنّ "أن" بعد "إذن" مضمرة. وكذلك "لن"، عندها مكونة من حرفين وهي: "لا أن"، وحذفت الألف من "لا" والهمزة من "أن" وأصبحت حرفا واحدا "لن" وخطّأ المبرّد الخليل بقوله: "ليس القول عندي كما قال، وذلك أنّك تقول: "زيدًا سأضربُ". فلو كان هذا كما قال الخليل، لفسد هذا الكلام؛ لأنّ "زيدًا" كان ينتصب بما في صلة "أنْ". ولكن "لن" حرف بمنزلة "أنْ"[2]. وعليه فالمبرّد لا يتبع الخليل بقوله إنّ "لن" مكونة من حرفين، بل هي حرف واحد بمنزلة "أنْ".

---

[1] المقتضب، 305/1.

[2] المصدر نفسه،307/1.

3- يونس بن حبيب(ت:149هـ)

عارض المبرّد يونس في بعض الآراء النحوية وصرّح باسمه في المقتضب ومن هذه الآراء؛ ما ورد في باب: ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجمع: "وكان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت فيقول: "وا زيد الظريفاه"، و "وا زيداه أنت الفارس البطلاه"[1]، ويرى المبرّد أنّ هذا خطأ وهو عند جميع النحويين كذلك، وعلّل ذلك بأنّ العلامة تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمدّ الصوت والنعت خارج من هذا.

4- الأخفش(ت211هـ):

من الذين استنطق المبرد آراءهم في المقتضب الأخفش، وقد خالفه المبرّد في كثير من المسائل ومن بينها ما ذكر في باب: الأسماء الموصولة في مواضع المصادر إذا بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى "كلّهم" و"أجمعين": "... وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز: "اختصم أخواك كلاهما"، ولا "اقتتل أخواك كلاهما"، ويقول: "اختصم" لا يكون إلاّ من اثنين أو أكثر، وإنّما أقول: "جاءني أخواك كلاهما"؛ لأُعلِمَ السامع أنّه لم يَأتِ واحد، وكذلك: "جاءني إخوتُك كلّهم"؛ لأعلم أنّي لم أبق منهم واحدًا، فقيل له: "اختصم أخواك كلاهما"؛ لأنّه لا يلتبس بما بعد التثنية، فذهب إلى أنّ "كلاهما" يُكثَّر به، ولا يُقلّل به.

وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد. وذلك أنّ "كُلاّ" عموم؛ لأنّ الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها، فيكون كلاما، فتقول: "جاءني بنو فلان"، فيجوز أن تعني بعضا دون الكلّ، فإذا قلت: "كلّهم"، دخلت لتدل على العموم. و"كِلاَ" ليس كذلك. إنّما تقع على الاثنين، وأنت تريد كلّ واحد منها. فهذا لا يقع إلاّ على ما وصفنا لأنّ جماعة أكثرُ من جماعة، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول: تكثير أو تقليل"[2].

---

[1] المصدر نفسه، 516/4.

[2] المقتضب،199/3.

ووجه الاختلاف بين الأخفش وصاحب المقتضب أن الأول زعم أنّ "كل" لا تأتي مع أفعال من مثل: "اختصم" و"اقتتل" وذلك لأنّها تكون من اثنين؛ أي يقوم بها فاعلان واستشهد بقوله: "اختصم أخواك كلاهما"، ولكن يمكن أن نقول: "جاءني أخواك كلاهما".

وردّ عليه المبرّد بـ أنّ "كلا" عموم وأنّ الأعداد قد يقتصر على الشيء منها واستشهد بقوله: "جاءني بنو فلان" فيجوز أن تقصد من الكلام بعضهم وليس كلّهم. وأنّ "كلا" تختلف عن "كل" فهي تقع على الاثنين وأنت تريد كُلَّ واحد منها.

5- سيبويه (ت180هـ):

كتاب سيبويه هو أول كتاب نحوي كامل يظهر للناس ،فهو الأساس الأول في الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فقد بهر عقول العلماء الذين قرؤوه ونظروا فيه ونال بذلك ثقة الدارسين القدماء والمحدثين وحظي بثنائهم وإعجابهم وكان المصدر الأول لكثير من البحوث والدراسات ما جعل بعضا يطلق عليه اسم قرآن النحو.

ولا يعني ظهور الكتاب بهذا الكمال أنّه يسلم من انتقادات الباحثين الذين جاؤوا بعده، فكما حظي بإعجاب العلماء وثنائهم، أثار حفيظة علماء آخرين وانكبّوا على قراءته فكان أبو الحسن الأخفش أولهم تارة يخطئ سيبويه، وتارة يستدرك عليه ما فاته، ثم جاء بعده تلميذاه: أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني اللذان سلكا السبيل نفسه الذي رسمه أستاذهما. لتصل هذه التعليقات إلى محمد بن يزيد المبرّد الذي أضاف إليها مؤاخذات أخرى ورتبها في كتاب سماه مسائل الغلط كما أشرنا إلى ذلك سابقا وهو أوسع كتب المؤاخذات النحوية التي غلُط فيها سيبويه لأنّه تضمن المؤاخذات النحوية لكبار النحويين البصريين بعد سيبويه: كالأخفش والجرمي والمازني والمبرّد. وكما أشرنا سابقا إلى أنّ المبرّد قد تراجع في بعض المسائل التي خطأ فيها سيبويه وسنحاول فيما يأتي عرض بعضها:

بعض المسائل التي تتجلّى فيها مغالطة المبرّد لسيبويه واضحة:

- **سلام عليك ولبيك وخير بين يديك، وويل لك:**

ذكر سيبويه أنّ بعض النكرات يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء فيجوز الابتداء بها، وذلك نحو قولهم: "سلام عليك ولبيك وخير بين يديك، وويل لك"[1].

ونقد المبرّد سيبويه لأنّه ذكر "**لبيك**" مع هذه النكرات المرفوعة، وخطأه لأنّ "**لبيك**" في رأي المبرّد لا يقع إلاّ منصوبا وهو مفعول مطلق سماعي.

- **جاء عبد الله، وذهب زيدٌ العاقلان:**

خالف المبرّد سيبويه في هذه المسألة فذكر في باب: اشتراك المعرفة والنكرة بما يأتي منصوبا: "وكان سيبويه يجيز: "جاء عبد الله، وذهب زيدٌ العاقلان"، على النعت؛ لأنّهما ارتفعا بالفعل، فيقول: رفعهما من جهة واحدة. وكذلك: "هذا زيدٌ وذاك عبد الله العاقلان"، لأنّهما خبر ابتداء. وليس القول عندي كما قال؛ لأنّ النعت إنّما يرتفع به المنعوت. فإذا قلت: "جاء زيدٌ، وذهب عبد الله العاقلان"، لم يَجُز أن يرتفع بفعلين. فإن رفعتهما بـ "جاء"وحدها فهذا محال؛ لأنّ عبد الله إنّما يرتفع بـ "**ذهب**"، وكذلك لو رفعتهما بـ "**ذهب**" لم يكن لـ "زيد" فيها نصيب"[2].

وسيبويه يرى في الشاهد الذي ذكر أنّ "عبد الله" و "زيد" ارتفعا بالفعل من جهة واحدة؛ أي أنّ "**جاء**" هو الذي رفع الفاعلين أو"**ذهب**"، ولا يعمل الفعلين معا، واستشهد على كلامه بمثال آخر، حيث جعل: زيد، عبد الله خبر مبتدأ واحد وهو هذا. وخطّأ المبرّد ما ذهب إليه سيبويه وقال بأنّ الفاعلين إنّما يرتفعان بالفعلين معا. زيدٌ يرتفع بـ "**جاء**" وعبد الله يرتفع بـ "**ذهب**" في نحو: جاء زيد، وذهب عمرو العاقلان. والعاقلان نعت لـ زيد وعبد الله.

---

[1] الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، 166/1.

[2] المقتضب، 540/4.

- عسى:

ومن المسائل التي اختلف فيها المبرّد مع سيبويه ما جاء في باب: الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة: يقول صاحب المقتضب: "فأمّا قول سيبويه: إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعلّ مع الضمير فتقول "**عساك**"و"**عساني**"فهو غلط منه؛ لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعمل في المظهر"[1]، وخالف المبرّد سيبويه في أن يكون خبر عسى مضمرا وهذا ما ذهب إليه سيبويه لعلّة المشابهة: حيث شبّه عسى بـ "**لعل**" والتي تقع في بعض المواضع مع المضمر. أمّا رأي المبرّد فهو نقيض الرأي الأوّل، فعسى عنده لا بد لها من فاعل، لأنّه لا يكون فعل إلاّ وله فاعل وخبرهما مصدر لأنّهما لمقاربة نحو: "عسى زيدٌ أن ينطلق"، وأمّا الشاهد في قول الراجز:[2] **يَا أَبَتِي عَلّكَ أَوْ عَسَاكَ**[3]:

فيرى المبرّد أنّ المفعول مقدم، والفاعل مضمر تقديره "عساك الخيرُ" ولكنّه حذف لعلم المخاطب به. فالمقصود من كلام المبرّد أنّ الفاعل لا يحذف وإنّما يكون مضمرا لعلم المخاطب به وإذا لم يكن معروفا عند المخاطب فلا يحذف. بعض المسائل التي طرقها المبرد سواء بالتفرد أم بالتأييد والموافقة، وأعطت انطباعا جليا تثبت قدرته العقلية التي جعلته في مصاف جهابذة النحو وعلمائه الذين بذلوا قصار جهدهم في إرساء قواعد النحو ومد أحكامه.

1-بعض المسائل التي رجع عنها المبرّد:

- **داري خلف دارك فرسخًا:**

ذهب سيبويه إلى أنّ "**فرسخا**" في قولك: داري خلف دارك فرسخا، منتصب على التمييز[4]. وعلّل سيبويه ما ذهب إليه بأنّ "**فرسخا**" مثل "**درهما**" في

---

[1] المقتضب، 60/3.

[2] ينسب لرؤبة، شرح المفصل 1142، مغني اللبيب 248.

[3] المقتضب، 60/3.

[4] المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية: زهير عبد المحسن سلطان، قاد يونس بنغازي، ط1، 1994، ص88.

النحو: "له عشرون درهما"، و"كان أفضلهم رجلا". وقد ردّ عليه المبرّد بأنّ هذا غير منتصب على التمييز لأنّ التمييز لا يكون أبدا إلاّ ومعناه (من)، وذهب إلى أنّه منتصب على التمييز. وقد رجع عن هذا القول.

- إنّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلُ إنْ لم يجدْ يومًا على من يتكِلُ[1]

وقد أنشد سيبويه هذا البيت شاهدا على حذف العائد على "مَنْ" والتقدير: "من يتكل عليه"، واستدل به على جواز حذف العائد في قولهم: "بمن تمرّ أمرّ"، و "على من تنزل أنزل" لأنّ الوجه أن تقول: "بمن تمرر أمرر به" و"على من تنزل أنزل عليه"[2]. وجوز سيبويه الحذف لأنّه ذكر "الباء"و"على" في الفعل الأول ودّل الفعل الثاني على أنّ الثاني مثله. وإن قلت: "من تضرب أنزل به" لم يجز وأنكر المبرّد ذلك وذهب إلى أنّ المعنى "إنْ لم يجد يومًا شيئا"[3] وحذف المفعول "شيئا" ثمّ سأل: على من يتكل والمعنى عند المبرّد قد تمّ بقوله: "إنْ لم يجد"، ثمّ يبدأ بجملة ثانية إنشائية وهي: "على من يتكل".

2- آراء انفرد بها المبرّد:

وافق المبرّد نحاة البصرة في مسائل عدّة وخالفهم في أخرى وكان هذا الخلاف يتمّ من طرف واحد -مخالفة نحاة البصرة وموافقة نحاة الكوفة بهذا الخلاف أو مخالفة نحاة الكوفة والسير في طريق نحاة مدرسته- أو من مخالفة الطرفين معا -مخالفة نحاة المذهبين- فكان نتاج هذه الأخيرة ثمرة التفرّد، ومن آرائه التي انفرد بها:

- **المعرفة بالأداة:**

للعلماء في تعيين **المعرفّ** أربعة مذاهب وقد انفرد المبرّد برأي خاص وهو أنّ المعرفة هو الألف وحدها واللام زائدة، وأمّا مذهب الخليل فهو أنّ **المعرّف** هو

---

[1] الكتاب، 443/1.

[2] المؤاخذات النحوية، ص89.

[3] المؤاخذات النحوية، ص89.

"أل" برمتها والألف أصلية لا زائدة، والثالث وهو مذهب سيبويه أنّ **المعرّف** هو "أل" برمتها والألف زائدة ،أمّا الرابع هو أنّ المعرّف هو اللام وحدها[1]. وبذلك يكون المبرّد قد سار على نهج خاص لم يتقيد فيه بمن تقدمه من النحويين، ولم يذكر ابن هشام حجة كلّ رأي.

- **زيادة كان:**

تختص **كان** بأمور، منها **زيادتها** بشرطين:

كونها بلفظ الماضي وشذّ قول عقيل: "أن تكون ماجد نبيل".

كونها بين شيئين متلازمين ليس جارا ومجرورا نحو: "ما كان أحسن زيدًا" وليس من زيادتها قوله:[2]

فكيف إذا رَأَيْتُ ديارَ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

الشاهد في صدر البيت حيث ذكر جماعة من النحاة أن الكلام على **زيادة كانوا** بين الصفة وهي قول "كرام "والموصوف وهو قوله "جيران" في حين منع زيادتها ابن هشام الأنصاري متبعا في ذلك كلام أبي العباس المبرّد، بحجّة أنّها إنّما تزاد مجرّدة لا اسم لها ولا خبر: وما يؤكّد هذا الرأي ما وجد في المقتضب في باب: من مسائل باب "كان" وباب "إنّ" في الجمع والتفرقة حيث يقول: "ونقول إنّ زيدا كان منطلقا". نصبت "زيدا" بـ "إنّ"، وجعلت ضميره في "كان"، وإن شئت رفعت "منطلقا". فيكون رفعه على وجهين:

أحدهما: أن تجعل "**كان**" زائدة مؤكدة للكلام؛ نحو قول العرب: "وَلدتْ فاطمة بنت الخرْشُب الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم" على إلغاء "كان" ومثله قول الفرزدق (من الوافر):

فكيف إذا رَأَيْتُ ديارَ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

والقوافي مجرورة، وتأويل هذا سقط "**كان**" على "وجيران لنا كرام" في قول

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 199/1.

[2] ديوان الفرزدق 835،الكتاب 153/2، شرح المغني 236

النحويين أجمعين وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء "**كان**"، وذلك أنّ خبر "**كان**" هي "**لنا**"، وتقديره: "وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا"[1]. وقد منع المبرّد أن تكون زائدة وهذا ما ذهب إليه النحاة وعلّل مذهبه بالقول أنّ "كان" ليست زائدة، فالواو المتصلة بها اسمها، وخبرها هو الجار والمجرور.

والملاحظ على المبرّد أنّه يمنع أن تكون أيّة كلمة وردت في الجملة زائدة فهو يسير على مبدأ أنّ كلّ شيء قيل فله معنى وحذفه يغير المعنى.

- **أحقا أنّك ذاهبٌ:**

اتفق العلماء على أنّ أصل "**حقًّا**" مصدر ثمّ اختلفوا فيما وراء ذلك، فذهب الخليل وسيبويه ونحاة البصرة وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو المتأخرين مثل ابن مالك والرضي إلى أنّه خرج عن مصدريته وصار ظرفا، في حين انفرد المبرّد بمذهب خاص وهو أنّه باق على مصدريته وأنّه مفعول مطلق منصوب[2]. وبذلك يكون المبرّد قد خرج على نحاة مدرسته ونحاة الكوفة، وإذا كان قد اتفق معهم على أنّ "**حقًّا**"مصدر فقد خالفهم فيما وراء ذلك. فذهب إلى أنّ "**حقًّا**" مصدر وباق على مصدريته وليس ظرفا كما زعم مخالفوه.

- **حاشـــــا:**

خالف المبرّد البصريين والكوفيين لينفرد في ذلك بمذهب خاص: فيرى الكوفيون أنّ "حاشا" في الاستثناء فعل ماض وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرّ أمّا المبرّد فيرى أنّ "حاشا" يكون فعلا ويكون حرفا[3].

وحجّة الكوفيين أنّه فعل لتصرفه و التصرف من خصائص **الأفعال** واستدلوا بقول النابغة[4]:

---

[1] المقتضب، 39/4.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 231232/3.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، 258/1.

[4] الإنصاف 278/1، شرح شواهد المغني 127

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهَهَ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وأمّا البصريون فقد احتجوا بأن قالوا:"حاشا" ليس فعلا وإنّما هي حرف لأنّه لا يجوز دخول "ما" عليه، فلا يقال: "ما حاشا زيدًا"، يقال: "ما خلا زيدًا"، و" ما عدا عمرًا"[1].

وذكر المبرّد في باب الاستثناء: "... وما كان حرفا سوى"إلاّ" فـ "حاشا" و"خلا". وما كان فعلا فـ "حاشا"، و"خلا" وإن وافقا لفظ الحروف"[2]. ويكون بذلك "حاشا" فعل ماض إذا تقدمتها ما المصدرية وهو حرف جرّ تجر المستثنى بها، أو فعل ماض تنصب المستثنى بعدها إذا لم تتقدمها ما المصدرية. وحجة المبرّد على أنّها فعل لدخول "ما" المصدرية عليها. وإذا لم تتقدمها "ما" المصدرية فهي "حرف".

- **كان وأخواتها:**

كان المبرّد يرى أنّ "كان" الناقصة وأخواتها لا تدلّ على الحدث وإنّما تدلّ على الزمان فقط، بمعنى أنّها لا تدلّ على القيام أو الجلوس أو النشاط أو الحركة ،وإنّما تدلّ على وقت معين فجاء في المقتضب في باب: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد: "اعلم أنّ هذا الباب إنّما معناه: الابتداء والخبر، وإنّما دخلت "كان" لتخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك. وإنّما صرفنا تصرف الأفعال لقوتهنّ، وأنك تقول فيهنّ: "يَفْعَلُ" و"سَيَفْعَلُ"، وهو "فاعل"، ويأتي فيهنّ جميع أمثلة الفعل"[3].

فالمبرّد يعدّ دخول الفعل الناقص على المبتدأ والخبر للإخبار بأنّ ذلك وقع في الماضي لا ليدل على حدث. وعلل تصرف"كان" وأخواتها بـ "قوتهنّ".

ومن خلال ما سبق ذكره نخلص إلى أنّ المبرّد كان نحويا مقتدرا، فلم يتقدم بما قاله سابقوه حتى وإن كانوا من الشيوخ الذين أخذ عنهم، فآراؤه التي خلّفها في كتبه

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، 259/1.

[2] المقتضب، 595596/4.

[3] المصدر نفسه،82/3.

تدلّ على أنّ ما تعلمه في صباه كان نقطة البداية لانطلاق البحث، ولأنّه سار على نهج محدد فلم يذكر رأيا إلاّ وقدم له الحجة سواء أكان مخالفا أم موافقا أو منفردا. ولا يعني ذكر الاختلافات مع النحاة أنّه لم يتبع بعض الآراء النحوية لسابقيه أو معاصريه، فمخالفة نحاة البصرة في آراء كان قد وافق فيها نحاة الكوفة ومخالفة هؤلاء فيه بعض الآراء التي وافق بها نحاة من كان على مذهبهم. ولدقة أرائه انفرد بآراء نحوية لم يتبع فيها من سبقه من النحاة أو عاصروه.

تعبر الأمم الحيّة عن وجودها بإنجازاتها الفكرية وإبداعاتها وعطائها، فكانت الأمة العربية من أبرز الأمم التي استوعبت لغتها وحددت ظواهرها الإعرابية ، وبنت فكرا نحويا يتصف بالإطراد والانسجام. ولا شكّ أنّ المصرين العراقيين؛ "الكوفة والبصرة "كانا مصدر الدرس اللغوي والنحوي في تاريخ العربية، فسلكت كلّ مدرسة طريقا نهجته للبحث والتنافس، والمبرّد واحدا من تلاميذ البصرة في صباه وإمام لها في آخر عهدها. حمل لواءها، وأطلق العنان لأفكاره وآرائه، استقطب اهتمام الدارسين، وشغل ذهن المفكرين، فخلّد اسمه بتراثه النحوي الضخم قبل أن يخلده الآخرون:

– كان المبرّد علما من أعلام النحو البصري، سار على نهج أساتذته ومعلميه، لكنّه لم ينصهر فيهم بل رسم خطاه، وسلك دربا متميزا متبعا منهجا خاصا في دراسته النحوية. يقوم على التعليل والحجة الدامغة.

– كانت المؤاخذات النحوية مظهرا من مظاهر الحرّية التي كان النحويون يتمتعون بها في دراستهم، واتسعت هذه المؤاخذات بعد أن ظهر كتاب سيبويه وتعقبه ثلاثة من أكابر النحويين البصريين؛ كالأخفش الأوسط، المازني، الجرمي. فجاء المبرّد جامعا تعليقاتهم مضيفا إليها مصنفا إياها في كتاب "مسائل الغلط".

– وباقتداره واعتزازه بشخصه لم يقف عند حدود سيبويه فكان "مسائل الغلط" منطلقا للغوص في مسائل نحوية لكبار نحاة البصريين والكوفيين.

– صرّح المبرّد بأسماء نحاة البصرة حيث يقول في بعض المواضع: ويرى البصريون

ويخصهم بأسمائهم في مواضع أخرى مثل: الخليل، سيبويه، المازني، الأخفش.

- ولأنّ التنافس كان حادا في أواخر العهد البصري، خاصة عندما ترأس البصرة: محمد بن يزيد، والكوفة: أبو العباس ثعلب، اشتدّ الصراع بين الإمامين، واشتهرت الخصومة بينهما ،ليسطرا خطين متكاملين في البحث النحوي

- وإن كان المبرّد قد خالف نحاة المدرستين وانفرد بآراء أخرى فلا يعني ذلك مخالفة جميع الآراء النحوية، فقد وافق النحاة أحياناًفي عدة مسائل. فيتعرض لآرائهم ثمّ يخلص إلى القول: وهذا حسن عندي... وهذا جيد...

ويبقى المبرّد بحرا زاخرا من الأدب والعلم، كتبت آثاره وأعماله.لتبقى مادة لمن يأتي بعده من الباحثين في إثراء الدرس اللغوي ومد فروعه لربط مكوناته بما يجد عند المحدثين.